المحور الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية

أولا- المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالوقائع الاقتصادية.

1- الفكر الاقتصادي

2- المشكلة الاقتصادية

3- النشاط الاقتصادي

4- علم الاقتصاد

5- النظام الاقتصادي

6- تعريف الوقائع الاقتصادية

ثانيا- أهمية ومداخل دراسة الوقائع الاقتصادية

ثالثا- علاقة تاريخ الوقائع الاقتصادية بالفكر الاقتصادي

رابعا- الأساليب والمناهج في عرض تاريخ الوقائع

أولا- المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالوقائع الاقتصادية

قبل التطرق لتعريف الوقائع الاقتصادية، نشير إلى العديد من المصطلحات الاقتصادية التي تتداول في الأدبيات الاقتصادية المهتمة بدراسة تاريخ علم الاقتصاد بصفة عامة، وتستعمل في بعض الأحيان من دون توضيح الفرق بينها.

1- المشكلة الاقتصادية: يقصد بها التفاوت المستمر بين حاجات الأفراد ومواردهم، فالحاجات تتميز بالتشعب والتجدد والتطور، في حين الموارد محدودة وتتسم بالندرة.

2- النشاط الاقتصادي: هو المجهود الذي يبذله الفرد أو الجماعة في استغلال الموارد المتاحة لإشباع حاجاته من السلع والخدمات، أي أن النشاط الاقتصادي هو السعي المستمر للتغلب على المشكلة الاقتصادية، ويشمل النشاط الاقتصادي نشاط الاستهلاك والإنتاج والتوزيع والتبادل.

3- الفكر الاقتصادي: هو فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة التطورات والنظريات الاقتصادية، ويقصد به (القوانين والنظريات والأنظمة والسلوك والقيم) التي (تحكم وتفسر وتطبق) في ممارسة النشاط الاقتصادي في مجتمع خلال فترة من الزمن.

4- النظام الاقتصادي: يعرف أي نظام بأنه مجموعة من العناصر والعلاقات، أما العناصر فهي الأجزاء المكونة للنظام، وأما العلاقات فهي التي تربط بين أجزاء هذا النظام، ومن مجموعة الأجزاء والعلاقات تتكون كلية أو شمولية أو وحدة النظام، وقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادي عدة أنظمة اقتصادية بداية بالنظام البدائي ثم نظام الرق في العصور القديمة، ثم في العصور الوسطى النظام الإقطاعي والنظام الحرفي، وصولا إلى النظم الاقتصادية التي عرفت في العصر الحديث وهي النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام المختلط.

النظام الاقتصادي هو مجموعة القوانين والتشريعات التي تدير وتنظم النشاط الاقتصادي في مجتمع ما، وتشترك هذه القوانين في كونها تستند على نفس المبدأ (مبدأ فكري، أو روحي، قيمي...الخ).

5- علم الاقتصاد: هو أحد فروع العلوم الاجتماعية الذي يدرس كيفية التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية لتحقيق أكبر قدر من إشباع حاجات أفراد المجتمع.

6- تاريخ الوقائع الاقتصادية: يقصد بها الأحداث الكبرى (اقتصادية غير اقتصادية) التي مست المجتمعات خلال أزمنة مختلفة فأحدثت أثرا على أنشطتها الاقتصادية فأنتجت أفكار اقتصادية.

إن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية، لا يعني تتبع الأحداث الاقتصادية بتفاصيلها العديدة خلال مراحل التطور المجتمعات البشرية فحسب، وإنما يمتد إلى:

- دراسة النظم الاقتصادية؛
- التطرق إلى النظريات الاقتصادية التي توصل إليها الإنسان؛

- بالإضافة إلى دراسة الاتجاهات العامة لسوك الإنساني في ممارسة النشاط الاقتصادي؛
- كيفية مواجهته للمشكلات الاقتصادية عبر تطور المجتمعات الإنساني؛
- كيفية الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى ومن نظام إلى آخر، وتحديد القوى الفاعلة في عملية الانتقال؛
- رصد تحليل السياسات الاقتصادية عبر المراحل التاريخية.

ثانيا- أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية:

يمكن تلخيص أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية في النقاط التالية:

- التعرف على طرق مواجهة المشكلة الاقتصادية: إن دارسة التاريخ الوقائع الاقتصادية يساهم في التعرف على الأساليب المختلفة التي اتبعت في مواجهة المشكلة خلال العصور التاريخية، فتدبير المشكلة الاقتصادية يختلف تبعا لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي حسب تنظيمه الاقتصادي،

- تتبع تطور الأفكار الاقتصادية: إن دارسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ليست دارسة سردية للأنظمة والأحداث الاقتصادية وفقط، وإنما تحليل ودراسة النشاط الاقتصادي والأفكار والنظريات الاقتصادية في كل فترة تاريخية، من خلال دراسة: طبيعة النظام الاقتصادي، وطبيعة علاقات الإنتاج و تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية، تطور السلوك الاستهلاكي، تطور طرق ونظريات التبادل، طرق توزيع عوائد عملية الإنتاج ....الخ، وإجمالا فالنظم الاقتصادية والنظريات الاقتصادية، هي نتاج تراكمات تاريخية، وتعديلات وتحسينات أدخلت على هده النظم والنظريات الاقتصادية مع مرور الوقت، لذلك فإن دراستها ضمن تاريخ الوقائع لاقتصادية تمكن من الفهم الجيد لهذا التطور، كما أنها تساعد على استيعاب الجدل القائم بين النظريات والنظم الاقتصادية المختلفة؛

- دارسة الأزمات الاقتصادية: تعنى دراسة الوقائع الاقتصادية بدراسة الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي للمجتمعات، وذلك من أجل التعرف على أسبابها ومظاهرها ومختلف حلولها لتفادي تكرارها في الواقع المعاش، ونذكر أن أهم الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي على سبيل المثال: الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1958، أزمة المكسيك 1994 ، أزمة جنوب شرق آسيا 1997، الأزمة المالية 2008.

- مراكمة المعارف والاستفادة من تجارب المجتمعات السابقة: دارسة تاريخ الوقائع الاقتصادية يمكننا من التعرف على المفكرين والعلماء وما توصلوا إليه من نتائج و أفكار لمعالجة وتفسير الظواهر الاقتصادية من جهة، من جهة أخرى معرفة مشاكل وأخطاء الماضي، مما يفيد في تطوير أفكار ونظريات وسياسات توظف في تحسين المستوى الاقتصادي في الحاضر.

- تنمية القدرة على البحث العلمي وتطوير **المناهج البحثية:** إن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية يمكننا من معرفة الأساليب والطرق العلمية التي يسلكها الباحثون الاقتصاديون في دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية، ما من شأنه أن يساهم في تطوير المعارف وأساليب ومناهج البحث العلمي في هذا المجال.

ثالثا- علاقة تاريخ الوقائع الاقتصادية بالفكر الاقتصادي:

الدراسات الاقتصادية المعاصرة تميز بين فرعين من فروع الدراسات الاقتصادية التاريخية، الفرع الأول وهو التاريخ الاقتصادي(تاريخ الوقائع الاقتصادية) وموضوعه الأحداث اقتصادية في الواقع، والفرع الثاني هو تاريخ الفكر الاقتصادي وموضوعه فكر الاقتصاديين على النحو الذي كتبوه وعلى نحو ما هو معروف (القوانين والنظريات والأنظمة والسلوك والقيم) في الدراسات الاقتصادية فإن هذين الفرعين مرتبطان على نحو وثيق؛

- يتناول تاريخ الوقائع الاقتصادية بحث الوقائع والحوادث الاقتصادية كافة مع بيان أسبابها ونتائجها، بينما تأريخ الفكر الاقتصادي فهو يبحث فيما أثيرت أو طرحت من أراء أو أفكار من قبل المفكرين والكتاب خلال العصور المختلفة حول مشكلات الإنسان بجانبها الاقتصادي وحول نشاطاته الاقتصادية خلال سعيه في الحصول على معيشته.

- لا وجود لفكر بدون واقع (فالواقع يكون موضوع اهتمام الفكر وبالتالي مجال دراسته) فدراسة وتحليل الوقائع الاقتصادية هي التي تنتج وتطور النظم والنظريات والسياسات الاقتصادية.

- يتأثر الواقع بالفكر، فيلاحظ توصل الإنسان إلى استخدام المعرفة العلمية من أجل تحسين ظروف معيشته وواقعه مع ترشيد سلوكه، فالمؤسسات الاقتصادية مثلا توظف نتائج البحوث والنظريات العلمية (فكر) في تحسين تسيرها وتطوير أساليب إنتاجها وتسويقها، كما تغير دول نظمها الاقتصادية وتتبنى أفكار اقتصادية طبقت في دول أخرى ...الخ.

رابعا- الأساليب والمناهج في عرض تاريخ الوقائع:

يعتمد تقسيم بحوث تاريخ الوقائع الاقتصادية على معاير مختلفة (معيار التسلسل التاريخ، النظام الاقتصادي، نمط الإنتاج، النشاط الاقتصادي...)، وتوجد عدة تقسيمات في سرد وعرض تاريخ الوقائع الاقتصادية منها:

- حسب التقسيم الأكاديمي التقليدي للتاريخ (قديم، عصور وسطى، وحديث)؛
- دراسة القطاعات الاقتصادية (زراعة وصناعة) واستعراض تاريخ كل قطاع؛
- حسب التوزيع الجغرافي أي تجزئة التاريخ الاقتصادي إلى تواريخ اقتصادية لمختلف البلدان؛
- التقسيم حسب النظم الاقتصادية (البدائي، الإقطاعي، رأسمالية، اشتراكية...)؛